المحاضرة التاسعة

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

(العولمة الاقتصادية)

مع زوال المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991، وانفراد الو.م.أ بقيادة العالم كقائد للمعسكر الرأسمالي، ازداد الحديث عن مصطلح العولمة الذي يدل على نظام اقتصادي جديد للعالم اصطلح على تسميته بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

أولا: مفهوم العولمة.

العولمة لغة: مشتقة من كلمة العالم والتي تعني اضفاء طابع العالمية على الشيء وجعل نطاقه عالميا. – أي نقله من المجال المحدود (حدود الدولة القومية) إلى المجال اللاوحدود (العالم أو الكون)– .

وهناك من يرى أنها تعني تعميم شيء ما ليصبح منتشرا ومتداولا عند الشعوب والأمم على الصعيد العالمي.

وهناك من يعتقد أنها مشتقة من الفعل (عَوْلَمَ) أي صيَّر العالم وفق رؤيته.

كما يرى البعض ان كلمة العولمة ترجمة للمصطلح الانجليزي Globalization الذي يدل على الكوكبية والمشتق من اللفظ Glob أي كوكب الأرض. وتعني الكوكبية التعامل مع الأرض على أنها وحدة غير مجزأة.

العولمة اصطلاحا: اختلفت أراء الباحثين حول مفهوم العولمة حسب الخلفية الأيديولوجية التي ينطلق منها كل باحث. فهناك من يرى:

– العولمة عملية تؤدي إلى قيام نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، بحث لا يستطيع أي مجتمع الانفلات من الانخراط في هذا النظام الذي يهيمن على الكرة الأرضية.

– العولمة نظام أمريكي يقوم على نفي الآخر، وعلى السيادة للطرف الأقوى والتبعية للطرف الأضعف، واحتكار القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية من قبل الأقوياء واستخدامها ضد الضعفاء.

– كما عرفها صندوق النقد الدولي على أنها عملية تاريخية ناتجة عن الابتكارات الانسانية والتقدم التكنولوجي، وتشير إلى التعاون والتكامل المتزايد بين الاقتصادات العالمية وبالأخص من خلال التجارة والتدفقات المالية". والملاحظ في هذا التعريف أن الصندوق اعتبر العولمة نوع من التعاون والتكامل الاقتصادي وتجاهل الحديث عن الأبعاد الأخرى للعولمة. فللعولمة أبعاد عديدة: سياسية، ثقافية، اجتماعية، ولكن البعد الاقتصادي أهم أبعادها، كما يعتبر الأكثر تحققا واكتمالا على أرض الواقع.

فالعولمة الاقتصادية تشير إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على المستوى العالمي، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عمليات تحرير تجارة السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال القوى العاملة والتكنولوجيا عبر الحدود الدولية.

مما سبق يمكن القول أن العولمة الاقتصادية هي عملية ازالة للحدود والحواجز التي تقف أمام حركة تنقل السلع والخدمات ورؤوس الاموال والعمالة والتكنولوجيا. فهي تهدف إلى تحويل العالم إلى منطقة اقتصادية موحدة تختفي فيها هذه الحواجز والقيود ما يؤدي إلى اندماج الاقتصاديات العالمية في نظام اقتصادي موحد هو النظام الرأسمالي.

ثانيا: مظاهر العولمة

للنظام الاقتصادي العالمي الجديد مظاهر وسمات تميزه عن المراحل السابقة للنظام الرأسمالي. من أهمها:

1- الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي: إن ما يقود عولمة عصرنا هذا هو الطائرات النفاثة والهواتف النقالة والذكاء الاصطناعي والعملات الافتراضية والتطور الكبير الحاصل في شبكة الانترنت التي بفضلها تم تجاوز عقبة الزمان والمكان بين الأسواق المالية العالمية وانخفضت تكلفة الاتصالات مما انعكس ايجابا على زيادة سرعة حركة رؤوس الاموال من سوق إلى أخرى، فمن خلال هذه الشبكة اصبح من السهل معرفة حركة الاسعار في عشرات الأسواق المالية العالمية والمقارنة بينها واتخاذ القرارات المناسبة لعمليات البيع والشراء وذلك في ثوان معدودة. وبفضل شبكة الانترنت أيضا تمكنت الشركات سواء من الشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات الصغيرة أو متوسطة الحجم، من الوصول إلى الأسواق العالمية، والوصول إلى شبكة أوسع من المشترين، كما أتاحت للمستهلكين، الوصول إلى تشكيلة أوسع من المنتجات، وبأسعار أكثر تنافسية. فمن خلالها يمكن لأي فرد، دون أن يترك بيته، أن يستعرض أية سلعة يريد، وأن يتفحصها ويدرس مزاياها ويقارنها بغيرها، وأن يساوم بشأن شرائها، وعند الإعتماد يمكنه أن يطلبها ويدفع ثمنها، وتصله تلك السلعة بواسطة نظام بريد عادي أو سريع. ومع انتشار التجارة الالكترونية (عمليات البيع والشراء على شبكة الانترنت) كان لابد من تبادل الأموال للدفع والشراء عبر الانترنت مما أدى إلى تبني وسائل الدفع الإلكتروني والتخلي تدريجيا عن الوسائل التقليدية، ونتيجة التطور الرقمي برز ما يسمى بالبنوك الخلوية، والبنوك الإلكترونية أو بنوك الإنترنت، أو البنوك المنزلية، وجميعها تعني قيام العملاء على إنجاز أعمالهم من خلال المواقع الإلكترونية حيث يمكن لهم الوصول إلى حساباتهم وهم في المنزل، أو المكتب أو من أي مكان حول العالم، وإجراء المعاملات المصرفية المختلفة بدون تأخير أو إنتظار في الفرع .

وهكذا أدى انتشار و تزايد العمليات التجارية الالكترونية والتبادل المالي الالكتروني الى زيادة درجة العولمة نظرا لما تؤدي إليه من زيادة الربط بين الإقتصادات المختلفة على مستوى العالم.

2- الانفراد بالقمة القطبية، يعتبر زوال الاشتراكية مظهر من مظاهر عولمة الرأسمالية، بمعنى آخر أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة فقد أصبحت الرأسمالية سيدة الموقف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من تجليات أمركة مسار العولمة إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا يعني عدم وجود تنافس على تلك القمة من البلدان الرأسمالية الكبرى (الو.م.أ، أوروبا، اليابان)، وخلال العقد الماضي برزت أطراف فاعلة جديدة تنافس البلدان الكبرى، هي اقتصادات الأسواق الصاعدة التي نمت بوتيرة غير عادية منذ منتصف الثمانينيات واندمجت في الاقتصاد العالمي بسرعة، وقد كانت الصين أفضل هذه الاقتصادات. حيث تفوقت على أوروبا وتنافس الولايات المتحدة الأمريكية.

3- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، من أهم سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي في هذه المرحلة الدور الكبير للشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت تؤثر وبشكل متزايد على هذا النظام في كافة المستويات الإنتاجية والتكنولوجية والتسويقية والتمويلية والإدارية، بالإضافة إلى تأثيرها على توجهات الاستثمار الدولي والتجارة العالمية وكذا تأثيرها على النظام النقدي والمالي الدولي، وعلى أنماط التخصص وتقسيم العمل الدولي. كما أصبحت هي المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

4- تزايد التكتلات الاقتصادية، عرف العالم خلال هذه المرحلة وتحديدا خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن العشرين نشاطا واسعا على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من البلدان ذات التفكير المتشابه والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، حيث تعمل هذه البلدان في ظل هذا التكتل على إزالة كافة الحواجز والعوائق على حركة التجارة الدولية وكل أشكال التمييز وتطبيق سياسات موحدة بين هذه الدول من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية ومعدلات نمو مرتفعة. ولعل أهم تلك التكتلات الاتحاد الأوروبي،اتفاقية الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك وكندا للتجارة الحرة* ؛ منطقة شرق آسيا.

5- تطور العلاقات المالية الدولية، لم يقتصر التغير في العلاقات الاقتصادية على التغير العيني في ظروف الإنتاج وأساليب ووسائل المواصلات والاتصالات وتغلغل المعلومات وسيطرتها على الإنتاج، فمع تصاعد الدعوة إلى الانفتاح وتحرير الاقتصاد وحركة رؤوس الأموال في ظل ثورة تكنولوجية في عالم الاتصالات والإعلام الآلي والمعلومات والبرامج، حدثت تحولات هامة على صعيد العلاقات المالية الدولية من أبرزها : التوسع الكبير في أسواق السندات؛ تحرير أسواق الأسهم؛ زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية إلى درجت أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة؛ زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف؛ زيادة كبيرة في عدد وحجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة التي تأخذ صورا عديدة خاصة فيما يتعلق بالتعامل في المستقبل؛

6- صعود الاقتصاد الرمزي، يقصد بالاقتصاد الرمزي حركة رؤوس الأموال بما في ذلك تدفقات أسعار الفائدة وتدفقات الائتمان، وقد بدأت معالم هذا الاقتصاد بالظهور بنشأة الرأسمالية المالية في نهاية القرن التاسع عشر. ولكن مع تزايد الاتجاه نحو إزالة القيود وعولمة الأسواق المالية والنقدية وتوسع الدين والنشاط المضاربي بفعل الإبداعات والابتكارات المالية، بدأ الاقتصاد العالمي يشهد في أواخر القرن العشرين ظاهرة الانفصام المتزايد بين الاقتصاد الحقيقي(تدفقات السلع والخدمات) والاقتصاد الرمزي، حيث لم يعد الاقتصاد الحقيقي للسلع والخدمات والاقتصاد الرمزي مرتبط أحدهما بالآخر وإنما أصبحت التدفقات النقدية بعيدة جدا عن التدفقات العينية، مما خلق اقتصاد فقاعي يهدد فيه الاقتصاد النقدي الاقتصاد الحقيقي بعدم الاستقرار.

---

* وقعت الدول الثلاث على الاتفاقية الجديدة المعروفة (USMCA) في 2018 ودخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية 2020 لتحل محل اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية، والمعروفة اختصاراً بـ(NAFTA) التي وقعت في 1992 وبدا العمل بها في 1994.

7- الأزمات المالية والاقتصادية: يزخر التاريخ الاقتصادي للنظام الرأسمالي بعدد هائل من الأزمات، غير أن الجديد في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد أن هذه الأزمات أصبحت أكثر تواتر (أصبحت تحدث على مدى زمني قصير نسبيا ومتقارب)، وأكثر حدة (ضخامة تكاليفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية)، وأسرع انتشارا (أصبحت تنتقل من اقتصاد لآخر بسرعة مذهلة فيما يعرف بظاهرة العدوى المالية). فلا يكاد يخلو عقد دون وقوع أزمة مالية في بلد ما، فخلال فترة التسعينيات من القرن العشرين والعقدين الأولين من القرن الواحد والعشرين تعرضت مجموعة من الدول المتقدمة والنامية إلى هزات واضطرابات مالية كان نتيجتها أزمات شديدة أضرت باقصادات هذه الدول و دول أخرى نامية ومتقدمة كنتيجة للانفتاح المالي والتجاري في ظل العولمة. من أشهرها: أزمة اليابان 1991؛ أزمات النظام النقدي الأوروبي 1992-1993؛ أزمة المكسيك (1994-1995)؛ الازمة الآسيوية (1997-1998)؛ الأزمة اروسية 1998؛ الازمة البرازيلية 1999؛ فقاعة الانترنت بالو.م.أ (2000-2001)؛ أزمة الارجنتين (2000-2002)؛ الأزمة المالية العالمية 2008؛ أزمة الديون السيادية الاوروبية(2010-2015)؛

ثالثا: مؤسسات العولمة الاقتصاية

هناك ثلاث مؤسسات دولية تدير النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتعمل على تقويته وفرض هيمنته على جميع دول العالم. وذلك من خلال إخضاعها وإدماجها في النظام الاقتصادي الراسمالي العالمي. وهي: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة.

1- صندوق النقد الدولي: لقد كانت المهمة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بحسب اتفاقية تأسيسه(اتفاقية بريتون وودز1944)، هي العمل على ضمان ثبات أسعر الصرف ومساعدة بلدانه الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها. ولكن خلال العقود الخمسة الماضية طرأت تغيرات هائلة على النظام النقدي والمالي العالمي، وواجه العالم أزمات مالية حادة ومستجدات جديدة* جعلت صندوق يقوم بدور جديد هو العمل على دمج جمبع دول العالم في النظام الراسمالي و مساعدتها على اعتناق اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي من خلال الزامها بتبني برنامج اصلاح اقتصادي يهدف إلى إلى تقليص دور الدولة من خلال الخصخصة وتخفيض معدلات العجز في الموازنة العامة

*من بين هذه التحديات **أزمة المديونية** 1982التي لعب فيها صندوق النقد الدولي دورا جوهريا حيث كرس نفسه لانتزاع مدفوعات رد ديون البلدان الدائنة من البلدان المدينة. حيث يتعين على البلد المدين أن يقوم بعمل اتفاق دعم أو مساندة مع صندوق النقد الدولي وذلك قبل أن يوافق الدائنون على عملية إعادة الجدولة. وفي هذا الاتفاق يتعهد البلد بتنفيذ جملة من السياسات مقابل إعادة الجدولة، عرفت باسم برامج التثبيت وهي برامج تقشفية قاسية واصلاحات هيكلية فورية كالاسراع في تطبيق الخصخصة وفتح الأيواق أمام المنافسة الأجنبية.وفي **بداية التسعينيات** وعند تخلي بلدان الاتحاد السوفيتي(السابق) عن الاشتراكية في 1991، وسعيها إلى إقامة الرأسمالية بدلا منها، استطاع الصندوق أن يرسم مسارا جديدا له من خلال مساعدة هذه البلدان وغيرها من البلدان النامية على الاندماج في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، من خلالل مساعدتها على التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق عن طريق تصميم البرامج لها وتقديم المشورة لها فيما يتصل بسياسة التسعير والانفتاح على الأسواق العالمية والخصخصة وأصبح بذلك من أهم صناع العولمة وأقوى المدافعين عنها. و لم ينته **عقد التسعينيات حتى** بدأت الأزمات المالية الواحدة تلو الأخرى في البلاد النامية مثل المكسيك، ثم دول جنوب شرق آسيا، ثم روسيا، البرازيل، هنا قام الصندوق بعقد صفقات الانقاذ المالي مع هذه البلدان، تلزم هذه البلدان على تبني برامج اصلاح اقتصادي يفرضها عليها(صفقات انقاذ مشروطة بضرورة تطبيق سياسات اقتصادية تقشفية واصلاحات هيكيلية) وهكذا لايزال الصندوق إلى يومنا هذا يساعد بلدانه الأعضاء المتأزمة بتقديم الدعم المالي المشروط كما حدث مع الأرجنتين 2002/2001 والعديد من البلدان النامية التي لجأت إليه ابان الازمة المالية العالمية 2008...

وخفض مستويات الدين، وهو ما يطلق عليه سياسة التقشف. هذا من جهة، ومن جهة ثانية تهدف إلى إلغاء القيود والحواجز وفتح الأسواق المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وهو ما يطلق عليه الانفتاح الاقتصادي (التجاري والمالي). و بذلك أصبح الصندوق معيارا لمدى التزام البلدان باقتصاد السوق وانفتاح اقتصاداتها على الأسواق العالمية واندماجها فيها وأداة رئيسية من أدوات النظام الرأسمالي لنشر ثقافة السوق الحرة.

2– البنك الدولي: يعمل البنك الدولي جنبا إلى حنب مع صندوق النقد الدولي، فهناك انسجام وتناغم بين سياسات كلتا المؤسستين. فالدول التي تلجأ إلى البنك الدولي طالبة المساعدة (قروض طوية الأجل) ينبغي غليها اتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية التي يقرها خبراء البنك بالتعاون والتنسيق التام مع خبراء صندوق النقد الدولي. وعلى رغم ن ادعاء هاتين المؤسستين أن هذه البرامج التي تفرضها على البلدان المتأزمة يتم تصميمها حسب ظروف و واقع البلد المعني وبالتشاور معه، إلا أن الحقيقة تتمثل في أن تلك السياسات تتضمن قائمة الشروط نفسها. وتتركز هذه الشروط في المجالات التالية:

– **توازن الميزانية العامة:** يتم ذلك من جانبين. الأول عن طريق الحد من الإنفاق العام للبلد ومعنى ذلك إتباع سياسة التقشف المالي عن طريق تخفيض الإنفاق، سواء على الاستثمار أو الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المرافق العامة).تجميد الأجور؛ والجانب الثاني هو زيادة الإيرادات عن طريق تطوير السياسة الضريبية وذلك بالحد من الإعفاءات الضريبية، التوسع في الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، والضرائب المباشرة على الدخول، بالإضافة إلى رفع أسعار بيع منتجات القطاع العام، ومحاولة تحصيل رسوم عن الخدمات التي تؤديها المصالح الحكومية؛

– **توازن ميزان المدفوعات:** ويتم تحقيق ذلك بتخفيض الواردات والتوسع في الصادرات، ودائما ما تكون نصيحة الصندوق لتحقيق ذلك هو تخفيض قيمة العملة الوطنية للبلد طالب القرض؛

– **توازن التكاليف والأسعار:** ويعني الصندوق بذلك أن تكون منتجات القطاع العام بالذات مسعرة طبقا لتكلفتها الحقيقية. ومعنى ذلك أن يتخلى القطاع العام عن دعم الأسعار(تحرير الأسعار)؛

– **تشديد السياسة النقدية:** من خلال رفع أسعار الفائدة للحد من السيولة النقدية ومكافحة التضخم؛

– **تحرير الاقتصاد:** ويتضمن ذلك: تقليص دور القطاع العام، وبيع بعض أجزائه إلى القطاع الخاص، وتشجيع هذا الأخير من خلال مجموعة من الحوافز والتسهيلات، وترك أسعار منتجاته لقوى السوق؛ خصخصة البنوك وشركات التأمين التابعة للدولة وفتح القطاع المصرفي للمنافسة الأجنبية؛ تخليص الاستيراد من القيود وإلغاء الرقابة على الصرف أو تخفيضها إلى أقل حد ممكن؛ تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية؛) وهي عبارة عن أوامر واملاءات، حيث لا يسمح الصندوق والبنك الدوليين بمناقشة فعلية لهذه السياسات.

3– المنظمة العالمية للتجارة: في إطار جولات الجات منذ تاريخ التوصل إلى الإطار العام لإتفافية الجات الأصلية عام 1947وحتى عام 1994تم عقد ثماني جولات للمفاوضات التجارية متعددة الاطرافففي إطار السعي نحو المزيد من إزالة الحواجز الجمركية أمام التجارة الدوليةوبالتحديد جولةالأرغواي شهد عام 1994 إكتمال أركان النظام الاقتصادي الدولي بعد موافقة 117 دولة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتتولى الاشراف بشكل كامل على التجارة الدولية في

السلع والخدمات إلى جانب موضوعات اخرى مثل حقوق الملكية الفكرية، وتعمل هذه المنظمة على تحقيق فكرة توحيد الأسواق العالمية عن طريق إزالة او على الأقل التقليل من العوائق والحواجز الجمركية أما العمليات التجارية الخاصة بمبادلة السلع والخدمات.

يحق لأي دولة الانضمام إلى المنظمة وفقا للشروط المتفق غليها بين الدولة طالبة الانضمام وبين أعضاء المنظمة. ويعني الانضمام إلى المنظمة القبول الكلي للاتفاقيات التجارية والبروتوكولات والملاحق. وغالبا ما يطلب منها إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تتفق مع أحكام المنظمة وإعادة النظر في هيكلة المؤسسات المصرفية والنقدية، وتحسين المناخ الاستثماري مع دعم وتشجيع القطاع الخاص، وتحرير الاقتصاد الوطني من كافة القيود.

تتعاون المنظمة العالمية للنجارة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي. وبذلك أصبحت هذه المؤسسات الثلاث المؤيدة للنظام الرأسمالي والسوق الحرة، تشكل القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد والراعية الرئيسية للعولمة.

رابعا: مسيرة العولمة.

رغم أن العولمة كمصطلح ظاهرة حديثة العهد، ولكن المتتبع لتاريخ النظام الرأسمالي يلاحظ أنها ظاهرة نشأت وتطورت بصفة متلازمة مع نشأة النظام الرأسمالي مرورا بالرأسمالية التجارية والصناعية وحتى يومنا هذا، فمنذ نشأة الرأسمالية وهي تسعى للعالمية غير ان درجة التحرير التجاري وتكامل الاسواق العالمية (درجة العولمة) لم تكن مثلما هي عليه الآن. كما أن مسيرة العولمة لم تكن أيضا بشكل مستمر فقد تعطلت وتوقفت أحيانا، وتراجعت درجتها أحيانا أخرى. وفيما يلي ايجاز لأهم الأحداث والمحطات التي مثلت نقطة تحول تاريخي في مسيرة العولمة:

لقد عرفت العولمة نموا سريعا في أواخر القرن التاسع عشر فقد ادت الثورة الصناعية الاولى وظهور القاطرات العاملة بالبخار والبواخر والتلغراف الى خفض تكاليف النقل والاتصالات وتسهيل حركة الاشخاص عبر المحيطات وزيادة التبادل التجاري الدولي. ولكن **جاءت الحرب العالمية الاولى** وأنهت هذه الموجة السريعة للعولمة، عندما تخلى العالم عن قاعدة الذهب واندفعت حكومات الدول لفرض القيود على تجارتها الخارجية وعلى تحركات رؤوس الأموال وأنظمة الصرف.

وبعد العودة الى السلام (انتهاء الحرب العالمية الأولى) بم يتحقق التعافي بشكل كامل حتى انفجرت أزمة الكساد الكبير 1929 التي أدت إلى نشوب فوضى واضطرابات في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث لجأت العديد من البلدان إلى فرض القيود وإقامة الحواجز على التجارة الخارجية، كما اتجه الكثير منها إلى سياسة تخفيض قيمة العملة، بهدف إنعاش تجارتها الخارجية والنهوض باقتصاداتها والخروج من الأزمة. إلا أن هذه الممارسات تسببت في تراجع معدل نمو التجارة الدولية، وأثرت على حركة رؤوس الأموال الدولية. وما زاد من حدة هذه الخسائر والاضطرابات نشوب الحرب العالمية الثانية التي أحدثت دمارا وركودا اقتصاديا في العديد من بلدان العالم. وهكذا توقفت أو انهارت العولمة بفعل حربين عالميتين وأزمة كساد كبير.

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأ التكامل العالمي من جديد حيث انتشر التحرير في التجارة بين الاقتصاديات المتقدمة أولا تحت رعاية الو.م.أ، ثم انتشرت في عقدي الثمانينيات والتسعينيات عملية تحرير السوق المحلية وإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية وتخفيف ضوابط سعر الصرف في مختلف انحاء العالم. ولعل أبرز الأحداث التي ميزت هذه المرحلة وزادت من درجة العولمة هي: اعتماد الصين لسياسة ''الإصلاح والإنفتاح'' في أواخر السبعينات ؛ وانتخاب مارجريت تاتشر كرئيسة وزراء بريطانيا في عام 1979 ورونالد ريجان كرئيس للواليات المتحدة في عام1980 ؛ ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال،وإطلاق الإتحاد الأوروبي لبرنامج ''السوق الواحدة'' في عام 1985؛ انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشيوعي بين عامي 1989 و1991؛ اطلاق الاتحاد النقدي الأوروبي عام 1992؛ و الموافقة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في عام 1994؛ وانضمام الصين الى المنظمة العالمية للتجارة عام 2001. لقد شهد العالم خلال هذه المرحلة اتساعا كاسحا في حركة رؤوس الاموال والسلع والأشخاص. فخلال الفترة الفاصلة بين سقوط جدار برلين في عام 1989 وخريف عام 2007، ازدادت التدفقات الرأسمالية الدولية(حركة رؤوس الاموال الدولية) من 5 %من إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى 21 % وارتفع حجم التجارة ارتفاعا كبيرا من 39 % إلى59 % كما ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون خارج بلدانهم التي ولدوا فيها بأكثر من الربع.

ولكن اندلا ع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 أسفر عن تراجع كبير في التدفقات الرأسمالية الدولية فبعد أن وصلت الى ذروتها عند 21 %من الناتج العالمي في عام 2007 تراجعت إلى 4 % في عام 2008 وإلى 3 % في عام2009 . كما أدت إلى انهيار كبير في النشاط النجاري الدولي في أواخر عام 2008 والذي وصل بالفعل إلى مرحلة القاع في عام 2009، حيث تم تسجيل انكماش في نمو التجارة العالمية خلال عام 2009 قدره (- 10,3) بالمائة. ورغم الضربة القوية التي وجهتها الأزمة المالية 2008 للعولمة، وخاصة في مجال التجارة والتمويل إلا أنه لا يمكن القول أن العولمة توقفت إبان هذه الأزمة وذلك بفصل التنسيق والتعاون الدولي في مواجهة الأزمة فقد أكد قادة مجموعة العشرين في اجتماعهم عقب اندلا ع الأزمة على مقاومة الحمائية و على أن تنشيط التجارة والاستثمار العالميين أمر ضروري لاستعادة النمو العالمي، لهذا رفضوا تكرار أخطاء الماضي في إشارة إلى السياسات الحمائية التي اتبعتها البلدان إبان أزمة الكساد الكبير (1929-1933)، والتزموا بعدم وضع حواجز جديدة أمام الاستثمار أو التجارة في السلع والخدمات.

وبعد خروج العالم من تداعيات الأزمة 2008 العالمية واجهت العولمة وتواجه تحديات وجودية لعل أهمها:

* خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي* يعتبر بمنزلة انتكاسة كبرى للعولمة نظرا آثاره السلبية على نظم التمويل والتجارة، وانتقال العمالة، بالنسبة المنطقة البورو و العالم أجمع.

* الحرب التجارية بين الصين والو.م.أ: فور وصول الرئيس الامريكي السابق (ترامب) إلى منصب الرئاسة عام 2016 باشر عمله بإطلاق حزمة من القرارات الاقتصادية التي تضمنت سياسات حمائية(اجراءات مقيدة للتجارة

* أجري الاستفتاء في المملكة المتحدة على الخروج البريطاني من الاتحاد الاوروبي عام 2016 وقد كان التصويت لصالح الخروج.وا عتبارا من جانفي 2021، توقفت ابريطانيا عن تطبيق قواعد الاتحاد الأوروبي وانتهت حرية التجارة وحرية التنقل لأكثر من 500 مليون شخص بين أراضيها و27 دولة في الاتحاد.

والاستثمار)، كان الهدف المعلن منها تخفيض العجز في الميزان التجاري مع دول العالم، خصوصاً الصين، واستعادة أمريكا لمكانتها كقوة اقتصادية عظمى؛ إلا أنها أفضت إلى حرب تجارية* بينها وبين الصين والاتحاد الاوروبي . وكما يبدو أن هذه السياسات الحمائية الامريكية الت أدت على حرب تجارية هي بمثابة هجوم على ميادئ العولمة التي تهدف الى ازالة كل القيود والحواجز اما حركة التجارة الدولة وحركة رؤوس الاموال.

* أزمة كورونا إن الانتشار السريع للوباء في كل أرجاء العالم في غضون شهور قليلة يُشير إلى حجم وكثافة الاتصالات بين البشر، والترابط بين الدول والمجتمعات عبر الحدود الدولية، والطابع العالمي لها. كما مكنت شبكة الانترنت العديد من الهيئات الحكومية والشركات التي لا تُنتجُ سلعا مادية من الاستمرار في العمل، وأن يقوم العاملون فيها بأداء وظائفهم وعقد اجتماعاتهم من المنزل ، وأسهمت أدوات التواصُل الاجتماعي في تقليل الآثار السلبية المترتبة على التباعد الاجتماعي التي فرضتها هذه الازمة الصحية على ملايين البشر. كل هذا دليل على أن العولمة قد أصبحت حقيقة واقعة في عالمنا المعاصر. ولكن في المقابل كان لهذه الأزمة آثارا سلبية على العولمة بسبب التدابير الصحية والقيود والإجراءات التي اتخذتها حكومات الدول لتجنب العدوى ومواجهة المرض. ومن بين هذه الإجراءات: إغلاق الاسواق التجارية؛ تقييد عمل القطاعات الاقتصادية؛ إغلاق الحدود و توقف حركة الطيران التحاري ؛ إغلاق المصانع؛توقف الأسواق المالية؛ وضع قيود على تبادل العملات؛ منع تصدير سلع غذائية و طبية؛ تسعير المنتجات؛..

كل هذه الاجراءات هي ممارسات تُناقض العولمة وكان لها تأثيرات سلبية على كل اقتصادات العالم فقد تراجعت البورصات وأسواق المال في العالم وتكبدت خسائر كبيرة كما تراجع الانتاج والاستثمار والتوظيف مما أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية خانقة حيث انكمش النمو العالمي في عام 2020 بنسبة قدرها (-3.5 بالمائة) والتجارة العالمية بنسبة (-9.6 بالمائة) وهو ما جعل صندوق النقد الدولي يصفه بأنه أسوأ ركود منذ سنوات الكساد الكبير.

هذه المؤشرات السلبية، والإجراءات الوقائية التي اتبعتها الدول لمواجهة الوباء جعلت البعض يتحدث عن نهاية العولمة وأن العالم بعد كورونا سيكون مختلفا عن العالم قبل كورونا؛ في حين ذهب البعض الى القول أن العولمة بالفعل قد تكون تراجعت أو توقفت خلال عام 2020 بسبب هذه الإجراءات ولكنها لن تزول تماما، وبعد كورونا سيعيش العالم مرحلة جديدة من مراحل العولمة لا أكثر والدليل على ذلك هو أن العديد من الدول وعلى رأسها الدول المتقدمة سرعان ما اتخذت قرارات التخفيف من هذه الإجراءات بسبب الخسائر الفادحة التي لحقت باقتصاداتها،(مثل السماح بالطيران بين دول الاتحاد الأوروبي، وعودة خطوط الطيران التجاري بين عدد من عواصم العالم، وقيام بعض الشركات السياحة العالمية بعودة نشاطها لمواطني بعض الدول...)

* هي صراع بين دولتين أو أكثر، يستخدم فيه الرسوم الجمركية والاجراءات الحمائية التي تعيق أو تقيد التجارة الدولية، غالبًا بهدف حماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية.